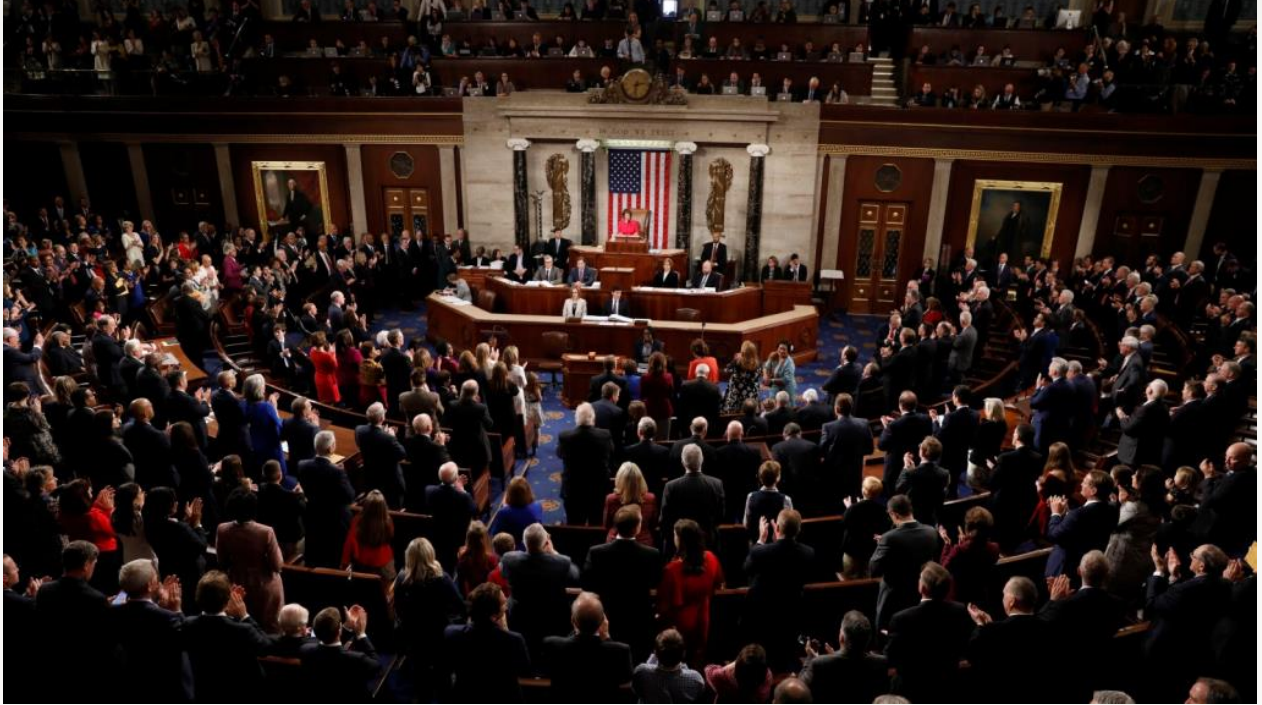


على بعد خطوة من دخوله حيز التنفيذ: السياق الذي تم فيه إقرار قانون قيصر
الكاتب : مركز جسور للدراسات
التاريخ : ١٨ ديسمبر ٢٠١٩ م
المشاهدات : 650



في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، صادق مجلس الشيوخ أحد مجلسي الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية على "قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين". جاء ذلك بعد أربعة أيام من خطوة مماثلة قام بها مجلس النواب بعد أن تم إلحاقه في موازنة وزارة الدفاع الأمريكية (NDAA) لعام ٢٠٢٠.

وحتى يصبح قانون قيصر نافذاً، لا بدّ من دخول موازنة البنتاغون حيز التنفيذ، وهذا يتطلب مصادقة الرئيس دونالد ترامب عليها، الذي من المفترض أن يقوم بالتوقيع على القرار خلال الأيام القادمة.

وكي تتم ترجمة قانون قيصر على أرض الواقع فهو يحتاج إلى ٩ أشهر بعد إقراره النهائي. منها ١٨٠ يوماً لإصدار اللوائح اللازمة للتنفيذ من قبل الرئيس، و٩٠ يوماً أيضاً لطرح العقوبات في حال ثبت وجود أعمال غير قانونية على الجهات التي يستهدفها القانون.

وقد تم إلحاق مشروع قانون قيصر بموازنة وزارة الدفاع، وفق تصويت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٩، على نسخة منه منفصلة عن قوانين ثلاثة أخرى كان قد صادق عليها مسبقاً ضمن حزمة واحدة ورفض مجلس النواب بالأغلبية الديمقراطية الموافقة عليها.

وجاء اعتماد هذه الآلية لضمان إقرار سلس للقانون بعد تعثر ذلك، فهي المرة الثالثة التي يتم فيها التصويت من

قبل مجلس النواب على تشريع قانون سيزر، حيث تمت صياغته وإقرار مشروعه بالإجماع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وإعادة التصويت عليه بالإجماع أيضاً في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وكان يحتاج القانون لكي يصبح نافذاً موافقة مجلسي الكونغرس عليه وكذلك توقيع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. علماً أنه تم تمديد صلاحيته لمدة عشر سنوات.

وقد أطلق على قانون قيصر أو سيزر هذا الأسم نسبة إلى مصور عسكري سوري انشق عن النظام عام ٢٠١٤، وهو اسم استخدمه لإخفاء هويته الحقيقية من أجل تسريب هه ألف صورة لـ ١١ ألف سجين قتلوا تحت التعذيب بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣. وفي تموز/ يوليو عام ٢٠١٤ تمكن قيصر من الوصول إلى الكونغرس الأمريكي ليبدلي بشهادته أمامه ويعرض عليه الوثائق التي كانت بحوزته.

المصادر: